



حتمية تفعيل التجارة الإلكترونية للكتب لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد19 في الجزائر

The Imperative of activating E-Commerce of Books for the Post-Covid19 pandemic in Algeria

عزيزي سهيلة*

جامعة البليدة 2 لونيبي علي (الجزائر)، s.azizi@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/09/30

تاريخ الاستلام: 2022/08/14

10.53284/2120-009-004-009

الملخص

الهدف من هذا المقال هو إبراز العائد الإيجابي للتحوّل الرقمي للإقتصاد الثقافي وصناعة الكتاب لمجابهة آثار جائحة كوفيد19 على الإقتصاد الجزائري عامة و تجارة الكتاب وصناعته على وجه التحديد، كما أنّ الرقمنة في الجزائر كانت إحدى الرهانات المستقبلية للسياسة الإقتصادية الجديدة قبل الجائحة، كما أظهرت الإحصائيات العالمية أنّ التحوّل الرقمي في قطاع النشر وصناعة الكتاب و الانتقال إلى التجارة الإلكترونية للكتب ساهم في تحطّي أزمة الجائحة بل ضاعف في بعض الدول عائدات الإقتصاد الثقافي عمّا كانت عليه قبل الأزمة الصحية العالمية، و نظراً للوضعية الحرجة التي تعاني منها تجارة الكتب في الجزائر.

كلمات مفتاحية: صناعة الكتاب، التجارة الإلكترونية، الإقتصاد الثقافي، الإقتصاد الرقمي، جائحة كوفيد19.

Abstract:

The aim of this article is to highlight the positive return of the digital transformation of the cultural economy and the book industry to confront the effects of the Covid-19 pandemic on the Algerian economy in general and the book trade in particular, that digitization in Algeria was one of the future bets of the new economic policy before the pandemic, as global statistics showed that The digital transformation in the publishing sector and the book industry and the transition to e-trade for books contributed to overcoming the pandemic crisis and even doubled in some countries the returns of the cultural economy than it was before the crisis, and given the critical situation of the book trade in Algeria.

Keywords: Book Industry, E-Trade, Cultural Economics, Digital economy, Covid19 pandemic.



1. مقدمة:

تشكل صناعة الكتاب رفقة السياحة الثقافية أحد أبرز القطاعات التي تعول عليها استراتيجية الثقافة في الحكومة الجزائرية، كونها صناعات تعبّر عن اقتصاد ثقافي حقيقي له أطره القانونية التي تكفل تسييره في ظل التنمية المستدامة، حيث أشار تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2021 إلى حجم الأضرار التي لحقت باقتصاديات الدول خلال جائحة كوفيد19، وتراجع الإقتصاديات على الصعيد الدولي سنة 2020 بنسبة فاقت الـ4.4% لكنه تنبأ بارتفاعه بـ5.2% (بنك الجزائر، أبريل 2021، صفحة 05) خلال سنة 2021، وفي نفس السياق تضمن التقرير المتعلق بالإقتصاد الرقمي (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 11) إلى بروز الرقمنة وضرورة التحوّل الرقمي للإقتصادات خاصة الثقافية إلى الإقتصاد الرقمي، كما أشار التقرير إلى أهمية اعتماد الحكومة الجزائرية سنة 2018، قانوناً يحدد لوائح التجارة الإلكترونية، ووفقاً للمجموعة التجارية GIE Monétique خلال النصف الأول من سنة 2021 تمت معالجة 3.5 مليون عملية دفع بما يقابل 32.4 مليون دولار، ومن خلال 54 تعهداً التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية الحالي، تضمنت النقطة 46 تعزيز الثقافة والأنشطة الثقافية،

وفي نفس السياق، اعتمد مخطط عمل وزارة الثقافة مطلع الـ2020 على استراتيجية جديدة تهدف إلى تثمين واستغلال الموارد الثقافية، وتفعيل دورها في الاستثمار الثقافي الإقتصادي، قصد تحوّل قطاع الثقافة والصناعات الثقافية من قطاع مستهلك يكلف الدولة أعباءً سنوية كبيرة إلى قطاع منتج يساهم في بناء صناعات ثقافية تحقق التنمية على الصعيدين المحلي والوطني. وعلى ضوء ما سبق ذكره، نحاول من خلال هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف أثّرت جائحة كوفيد19 على التحوّل الرقمي للممارسات التجارية لصناعة الكتاب في الجزائر؟ وماهي توجيهات الإتحاد الدولي للناشرين لانقاذ صناعة الكتاب و تجارة الكتب على الصعيد العالمي؟

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات نقتح الفرضيات التالية:

- تبني الجزائر لمشروع الجزائر الإلكترونية E.Algeria2013 ساهم في دخول التجارة الإلكترونية للأسواق الجزائرية قبل صدور التشريع المنظم لها.

- عجلت جائحة كوفيد19 من تعميم استعمال الطرق الإلكترونية لتجارة الكتب وطرق الدفع الإلكتروني.

- توصيات الإتحاد الدولي للناشرين من شأنها أن تقلص من الأضرار المادية للناشرين خلال فترة الجائحة وتطبيق الحجر المنزلي.

2. الوضعية العامة للإقتصاد الثقافي والتجارة الإلكترونية في الجزائر قبل الجائحة

1.2. بؤادر التجارة الإلكترونية في الجزائر:

برز التوجه الإستراتيجي - الإقتصادي للتجارة الإلكترونية منذ 2008 من خلال وضع الجزائر استراتيجية متدرجة في تأهيل الإطار القانوني للأنترنت وتعميم استعمال الأنترنت و شتى أشكال تكنولوجيا الإتصال بما عُرف بمشروع E.Algeria2013،



حتمية تفعيل التجارة الإلكترونية للكتب لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد19 في الجزائر

وطبق المشروع في بداياته على الإدارة المحلية من خلال سجلات الحالة المدنية، الملفات البيومترية للهوية وجوازات السفر البيومترية، وعمّم الإستعمال إلى التعاملات البريدية والمالية من خلال تجديد شبكة بريد الجزائر واعتماد أدوات الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقات الإلكترونية للفواتير وشحن بطاقات الهاتف وغيرها (عبد اللاوي، 2021، صفحة 697). ظهرت أولى الأسواق الجزائرية على الأنترنت في عام 2009، بدأت التجارة الإلكترونية في الظهور في عام 2014 مع وصول موقع JUMIA لمعموم إفريقيا، والذي لا يزال موقع المبيعات الأكثر شعبية في البلاد عبر الأنترنت مقابل مواقع OuedKniss و Batolis و IdealForme وهي مواقع البيع المحلية الرائدة عبر الأنترنت إلى جانب JUMIA لاحظ أنّ المدفوعات تتم نقدًا عند تسليم العناصر.

منذ اعتماد الحكومة الجزائرية قانون التجارة الإلكترونية (قانون 18-05، 2018، الصفحات 4-6)، والذي نصّ على أن الأسواق عبر الأنترنت يجب أن تستضيف موقعها على الأنترنت في الجزائر وأن تكون مسجلة في السجل التجاري الجزائري، ويحظر ذات القانون الشراء عبر الأنترنت للتبغ والمشروبات الكحولية والأدوية أو المقامرة عبر الأنترنت وخدمات الألعاب. وبموجب القانون، لا يمكن للمواطنين الجزائريين شراء سلع عبر الأنترنت من الخارج. ومع ذلك، يجوز للشركات شراء سلع أجنبية عبر الأنترنت للاستخدام الداخلي، وعلى المهتمين بالمبيعات عبر الأنترنت ملاحظة أن بطاقات الائتمان الشخصية محدودة للغاية في الجزائر؛ بحيث بدأ الجزائريون منذ سنوات فقط في استخدام بطاقات الائتمان الدولية (على سبيل المثال، Mastercard و Visa الصادرة عن البنوك المحلية والمقبولة للاستخدام في الخارج، وهناك عدد قليل جدًا من التجار الذين يقبلونها في الجزائر).

2.2. الإقتصاد الثقافي وصادرات الصناعات الثقافية في الجزائر قبل الجائحة وأثناءها

يعتبر الإقتصاد الثقافي والإبداعي مفهوماً متطوراً يعتمد على منتجات ثقافية إبداعية تُعرف بالصناعات الثقافية والإبداعية، والتي تمكن من زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز الدخل وخلق الفرص العمل، إذ يعتبر هذا الإقتصاد خياراً تنموياً مجدياً (UNCTAD, 2008, p. 15)، كما تشير إحصائيات التجارة العالمية أنها حققت أرقاماً قياسية بلغت 642 مليار دولار أمريكي عام 2011، وكانت عائدات هذا الإقتصاد سنة 2013 نحو 2.250 تريليون دولار (كوبيي و بوزيان، 2020، صفحة 405)، وذات الشيء بالنسبة للصناعات الثقافية والإبداعية الأخرى،

أشار تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروفة بالأمم المتحدة (UNCTAD) أنّ في عام 2014، كانت أسواق التصدير الرئيسية للجزائر حسب المنطقة هي إفريقيا (UNCTAD, 2018، صفحة 42)، بحصة سوقية بلغت 45% في عام 2005، وأوروبا 29% وأوروبا، والأمريكيتان بـ 18%.، ويُعتبر شركاء الجزائر التجاريون الأساسيون في الإقتصاد الثقافي والسلع الإبداعية هم فرنسا، وتليها تونس ثم الولايات المتحدة والمغرب، مصر، عمان، مالي، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، لكن بسبب اعتماد الجزائر في الإقتصاد الثقافي والصناعات الثقافية على مورد متقلّب (الصناعات البترولية) بدأ ينمو العجز التجاري في السلع الإبداعية بشكل مطرد من 2005 إلى 2014، حيث بلغ أعلى عجز تجاري مع فرنسا 82.2 مليون دولار في عام 2014، وتليها إيطاليا التي بلغت 36.6 مليون دولار.



أرجع المتخصصون هذا العجز إلى عدم مطابقة الكتاب المحلي المواصفات المعيارية ليوامحه الإنتاج الدولي حتى فيم بين الدول العربية و دول الجوار كتونس والمغرب، إضافة حصر مجالات الاقتصاد الثقافي من الصناعات الثقافية والإبداعية في ثلاث فئات فقط هي النشر وصناعة الكتاب، الحرف الفنية والتصميم، بالرغم من التنوع الثقافي في الجزائر المعترف به لدى الهيئات الدولية والوطنية، كما أنّ مستهلكي هذه الصناعات (خاصة منتجات صناعة الكتاب والنشر) في الحقيقة ليسوا إلاّ الجالية الجزائرية المتواجدة في البلدان العربية مثل مصر ودول الخليج ولبنان، أو في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، لكنها تبقى جد قليلة مقارنة بصادرات دول الجوار نحو هذه الدول ونحو الجزائر فوق كل هذا (خاصة تونس)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول (01) حجم صادرات و واردات الجزائر من الصناعات الثقافية والإبداعية وفق أكثر الدول تعاملًا معها بين سنتي 2005 و 2014. الوحدة: مليون دولار أمريكي

الميزان التجاري	حجم الواردات		حجم الصادرات		البلد	
	2014	2005	2014	2005		
81.22-	27.60-	81.38	29.08	0.16	1.48	فرنسا
7.88-	1.06	8.00	0.47	0.12	1.53	تونس
12.48-	1.83-	12.59	1.86	0.11	0.03	الو.م.أ

المصدر: (UNCTAD, 2018, p. 42)

والملاحظ على الجدول رقم (01) تصدّر فرنسا قائمة الدول التي تصدّر لها الجزائر منتجاتها الثقافية وتليها في الترتيب تونس، وبالرغم من الانتعاش الذي عرفته الصناعات الإبداعية مطلع الألفية الثالثة إلاّ أنّها سرعان ما عرفت انكماشاً في حجم الصادرات قابله حجم استيراد كثيف خاصة من فرنسا كما هو موضح في الجدول السابق، سببه المنافسة الكبيرة لمنتجات الدول المجاورة في الخارج خاصة تونس، إضافة إلى عدم مطابقة المنتجات الجزائرية المعايير الدنيا المطلوبة في السوق الدولية (حاج و كويبي، 2021، ص. 739)، حيث تُقدّر عائدات هذه الصناعة متأخرة مقارنة بدول الجوار من تونس والمغرب وحتى بالنسبة للدول العربية، إذ تشير إحصائيات اليونسكو أنّ عائدات تصدير الكتب في الجزائر لم تتجاوز في الخمس سنوات الماضية 1.4 مليون دولار (دبي و درويش، مرجع سابق، صفحة 39)، بينما تحطّمت قيمتها 16 مليون دولار في المغرب و 11 مليون دولار في تونس خلال نفس الفترة.

3.2. صناعة الكتاب في الجزائر قبل الجائحة: من الأزمة إلى الأزمات

عرفت صناعة الكتاب في الجزائر انتعاشاً من شتى الجوانب القانونية، الاقتصادية والتكنولوجية، رافقته قفزة نوعية حجماً و نوعاً في الإنتاج مطلع الألفية الثالثة بعد إعلان الدولة الجزائرية برامج الدعم المالي لإنتاج الكتاب وتشجيع أشكال الإبداع الأدبي بتخصيص ميزانية استمرّت في الارتفاع منذ 2001 و إلى غاية مطلع سنة 2015 حيث ضنّحت بها ميزانيات الجوائز



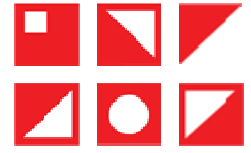
الأدبية للكتاب والناشرين، وبرامج دعم النشر، وتظاهرات ثقافية بشكل دوري وطنية وعربية (قعنب، 2020، الصفحات 1162-1164)، كما وضعت آليات تشريعية وتنظيمية تناسب السياسة الثقافية المنتهجة في قطاع صناعة الكتاب شملت كل القطاعات المرتبطة بهذه الصناعة، وهو ما كشف الأهمية التي أولتها الدولة لصناعة الكتاب كصناعة قائمة بحد ذاتها خاصة بعد صدور قانون أنشطة وسوق الكتاب الذي سمح للناشرين من الاستفادة من قروض الاستثمار التي لم تكن تستفيد منها إلى المؤسسات الكبرى العمومية ذات العائد الاقتصادي في الناتج الخام الوطني، ما دفع لزيادة أعداد الناشرين وموزعي الكتب في الجزائر، تبعه صدور النص القانوني المنتظر لمدة خمس سنوات من وضع مسودته، لتنظيم الوضعية القانونية للمتدخلين في صناعة الكتاب وتحديد مهامهم من جهة، وضبط كفاءات ممارسة أنشطتهم من جهة أخرى، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال لتقليص أعداد الناشرين من قرابة الألف إلى النصف بسبب الشروط الموضوعية ليتصّف الشخص (مادي أو معنوي) بصفة من صفات مهن الكتاب المؤمّحة في المادة الثالثة من القانون، إذ سمح القانون بتطهير قطاع صناعة الكتاب من دخلاء على مهنة صناعة الكتاب.

في الوقت الذي عرفت فيه دور النشر قفزة في العدد بعد 2015 على اختلاف طبيعتها أي المؤسسات ذات الطابع التجاري أو المؤسسات غير الربحية، مثل المؤسسات الثقافية والهيئات الإدارية المركزية، عرف سوق الكتاب انكماشاً وتراجعاً في أرقامه، كما تقلص عدد الكتب المنتجة سنوياً، حيث أنتجت 435 دار نشر سنة 2017 ما يقرب عن 3316 عنوان، و في سنة 2018 حوالي 1074 عنوان و سنة 2019 أنتجت 1504 عنوان (دبي و دريوش، دراسة حول الإقتصاد الثقافي في الجزائر: الواقع والآفاق، 2021، صفحة 43)، والسبب هو تراجع الدعم الوطني الموجه للكتاب منذ 2015، ومن ناحية أخرى تأخر إخراج النصوص المنظمة لبعض الممارسات وإجراءات الحصول على الرخص، تقليص استيراد الورق الموجه للطباعة، الأمر الذي دفع بالعديد من دور النشر إلى التوجّه للإستيراد بدل الإنتاج والتصدير كون الورق الموجه لنشر الكتب مستورد بنسبة 90% ومنه تكلفة استيراد الكتب كانت أقل من تكلفة إنتاجه محلياً.

كما أنّ إقرار الحكومة الجزائرية لسياسة التقشّف وتقليص المخصصات المالية لبرامج دعم الكتاب، ناهيك عن إيقاف تشييد الهياكل الثقافية مثل إنشاء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية لتسجّل 43 مكتبة رئيسية من مجموع 48 المزمع إنشاؤها قبل ذلك، أعاد هذه الصناعة وتجارتها إلى سابق عهدها المتدنّي مقارنة بدول الجوار وباقي الدول العربية التي عرفت أسواقها انتعاشاً داخلياً وخارجياً مژده الدعم المقدم من الحكومات والتنافس على حصص سوق الكتاب، هذا ما جعل ترتيب الجزائر من حيث عائدات صناعة الكتاب متأخراً مقارنة بدول الجوار من تونس والمغرب وحتى بالنسبة للدول العربية، إذ تشير إحصائيات اليونسكو عائدات تصدير الكتب في الجزائر في الخمس سنوات الماضية لم تتجاوز الـ1.4 مليون دولار (دبي و دريوش، دراسة حول الإقتصاد الثقافي في الجزائر: الواقع والآفاق، 2021، صفحة 39)، بينما تحطّ قيمتها 16 مليون دولار في المغرب و11 مليون دولار في تونس خلال نفس الفترة.

3. انعكاسات جائحة كوفيد19 على الإقتصاد الثقافي و التجارة الإلكترونية:

أدّت جائحة كوفيد19 إلى التعجيل بعمليات التحوّل الرقمي للحكومات إدارياً و في معاملاتها التجارية، حيث انحازت كل الأرقام والتقديرات لأرقام التجارة الدولية للقطاعات الصناعية بعد تفشي فيروس كورونا مطلع سنة 2020 بـ 4.4% خلال



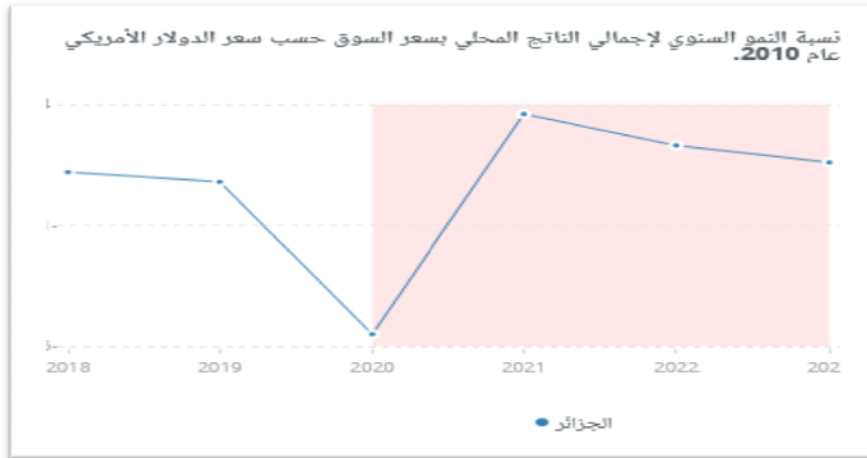
السداسي الأول وإلى غاية نهاية عام 2021، بسبب الأضرار التي لحقت باقتصاديات الدول خلال جائحة كوفيد19، كما قدّر التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي أن حجم التعاملات التجارية الإلكترونية سيكون 5 أضعاف سنة 2022 مما كانت عليه خلال سنتي 2019 و2020.

كما أشار موقع التجارة العالمي إلى أنّ سوق التجارة الإلكترونية الجزائري يعرف نمواً غير مسبوق لكنه لا يزال محدود النطاق وبعيد عن أهداف قانون التجارة الإلكترونية، بحيث أكثر من 90% من المعاملات عبر الإنترنت هي لدفع فواتير الهاتف والإنترنت.

وتضمن التقرير العربي المتعلق بالاقتصاد الرقمي (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 02) إلى بروز الرقمنة وضرورة التحوّل الرقمي للإقتصادات خاصة الثقافية إلى الإقتصاد الرقمي، كما أشار التقرير إلى أهمية اعتماد الحكومة الجزائرية سنة 2018، قانوناً يحدد لوائح التجارة الإلكترونية، و وفقاً للمجموعة التجارية GIE Monétique خلال النصف الأول من سنة 2021 تمت معالجة 3.5 مليون عملية دفع بما يقابل 32.4 مليون دولار.

1.3. آثار الجائحة على الإقتصاد الجزائري العام وحتمية التحوّل الرقمي

الشكل 1: نسبة النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الجزائري بسعر السوق حسب الدولار الأمريكي



المصدر: (البنك الدولي.البيانات، 2021)

تشير البيانات المالية للإقتصاد الجزائري حسب مؤشرات قاعدة بيانات البنك الدولي أنّ الناتج الإجمالي الخام للإقتصاد عرف انكماشاً سنة 2020 قدّر بـ -5.5% في الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لحملة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة على اقتصاداتها، إضافة إلى ارتفاع سعر النفط في الأسواق الدولية، عرف اقتصادها سنة 2021 تحسناً طفيفاً (3.60) (موقع مجموعة البنك الدولي، 2021)، لكن أشار ذات الموقع إلى ضرورة اللجوء لسلسلة إصلاحات على سياستها الإقتصادية ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي في حال أرادت تحطّي الأزمة وتداعيات الجائحة.



2.3. انعكاسات جائحة كوفيد19 على قطاع النشر وصناعة الكتاب في العالم والجزائر

ظَلَّت التجارة الإلكترونية الخاصة بالكتب في الجزائر غير ممارسة بشكل مقنن أو دوري إلى غاية الحجر الكلي بسبب جائحة كوفيد-19، وعليه كان لزاماً على القارئ الجزائري من جهة، قصد تلبية حاجياته المعرفية أن يلجأ إلى الطرق الإلكترونية المتعارف عليها في التعاملات التجارية لكن بطرق نوعاً ما تميّزت بالتقليدية (مثل الدفع يداً بيد عند التسليم، أو عن طريق حوالة بريدية)، كما كان لزاماً على الناشر من جهته أن يلجأ لتسويق كتبه عبر الخط في مواقع أو تطبيقات الهواتف الذكية أو صفحات في مواقع للتواصل الاجتماعي معدّة لذلك، وعلى هذا الأساس استلزم على المشرّع الجزائري في ضوء هذه التعاملات غير المقننة تحديد القنوات التجارية الإلكترونية المنصوص عليها في قانون أنشطة وسوق الكتاب حتى يتسنى للمستهلك (القارئ) اقتناء الكتب والتعامل مع البائع الإلكتروني بأكثر موثوقية، كون قانون التجارة الإلكترونية يفرض على البائع توفير بياناته، ومختلف المعلومات على الخط سواء كانت على منصة للبيع الإلكتروني، أو موقع إلكتروني أو صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي أو غيرها من الوسائل الرقمية للإتصال طالما الغرض منها التسويق الإلكتروني للمواد والسلع الثقافية ممثلة في الكتاب.

أصبحت التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا الوسيلة المساعدة لقطاع الأعمال للتخفيف من آثار هذه الجائحة، ونظراً لما سببت جائحة كورونا من هلع بسبب الإنتشار الكبير لها اتخذت أغلب الدول منها الجزائر إجراءات من أجل الحد من الأزمة، هذا من خلال الحجر الصحي المطبق، فتوقفت كل الأعمال و النشاطات التي يكثر فيها تجمع الناس، هو ما زاد الطلب على بعض المنتجات والإهتمام بشرائها عبر الأنترنت في ظل محدودية التنقل (بن خيرة و هذلي، 2020، صفحة 11)، و باعتبار الكتاب أحد المنتجات التي يهتم لها الكثيرون كذلك زاد الطلب عليها في ظل هذه الأزمة، فكان تأثير أزمة كوفيد19 على تجارة الكتب الإلكترونية في الجزائر كالآتي:

- أصبح طلب المنتجات كالكتب عادة شائعة في ظل هذه الجائحة.
- إستعمال التجارة الإلكترونية توجه فئة كبيرة من الأفراد نحو التعامل إلكترونياً في ظل الجائحة يقلل من أخطار الإصابة بالوباء .
- زيادة في سلوك المستهلك الشرائي للتسوق من المتاجر الإلكترونية.
- زيادة الوعي و الثقة بالتجارة الإلكترونية مقارنة بالوضع قبل الجائحة.
- ظهور فرص للعاملين في التجارة الإلكترونية لتوسيع أنشطتهم بشكل أكبر.
- إنتشار فيروس كورونا والحجر الصحي المطبق زاد الطلب على المتاجر الإلكترونية التي تمتم ببيع الكتب. (جمعية التجارة و التجزئة الإلكترونية، 2020) إذن جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية أثرت بشكل إيجابي من ناحية حصولها على دعم حكومي غير مسبوق، و توجيه المستهلكين لها أدى بدوره إلى إرتفاع الطلبات بشكل كبير، كذلك أثرت على نوعية طلبات المستهلكين في التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ، حيث ركزت على الإحتياجات الأساسية و حتى الكتب.

3.3. صناعة الكتاب في ظل الجائحة: من معارض الكتب الافتراضية إلى تجارة الكتب الإلكترونية



نظراً للسمعة والمكانة التي تكتسيها بعض معارض الكتب مثل معرض فرانكفورت بألمانيا على مستوى أوروبا، ومعرض الشارقة بالنسبة لمنطقة الخليج العربي وكذا معرض الجزائر على الصعيد المغربي، لم تمنع الجائحة من كسر قيودها، وإعلان عديد من الدول خلال فترة الجائحة عقدها لمعارض الكتب وفق تدابير وقائية مشددة، لكن أعلنت دول أخرى عانت من تشي كبير للفيروس تعليق معارضها لدورتين أو أكثر إلى حين نحسن الوضعية الصحية على المستوى الدولي، إذ نجد، فرنسا مثلاً أصدر اتحاد الناشرين الفرنسيين بياناً توضيحياً لإلغاء معرض باريس السنوي للكتاب في دورته الأربعين (شهر مارس 2020)، بعد اتخاذ التدابير الحكومية لمنع التجمعات لأكثر من 5 آلاف شخص في مكان مغلق، أما بالنسبة لمعرض لندن فرغم إعلان القائمين على المعرض عقده لمدة ثلاثة أيام فقط في مدينة غير العاصمة لندن، كان إلغاؤه بعد إبداء معظم الناشرين البريطانيين والعارضين الدوليين خاصة الأمريكيين انسحابهم من المعرض في دورة 2020، ما اضطر القائمين على المعرض إلى إلغائه خاصة وأنه كان مبرمجاً بعد معرض باريس الذي ألغته الحكومة الفرنسية.

– **الصين:** تقرر تأجيل معرض تايبيه الدولي للكتاب لعام 2020 أحد أكبر معارض الكتب في آسيا، حتى مايو، في أعقاب المخاوف المتصاعدة من انتشار فيروس كورونا. وصرحت وزارة الثقافة الصينية في بيان لها، أن المعرض الذي كان من المقرر أن يقام 4-9 فبراير الجاري في مركز التجارة العالمي، سيتم تأجيله حتى 7-12 ماي المقبل، وفقاً لموقع «اليوم السابع». وقالت مؤسسة تايبيه للكتاب في بيان منفصل إن القرار اتخذ بسبب الانخفاض الحاد المحتمل في زوار معرض الكتاب، في حين أن بعض العارضين الدوليين والمؤلفين ألغوا بالفعل حضورهم. وقال البيان، إن سبب التأجيل هو «النظر في فعالية وجودة المعرض الذي يهدف إلى تقديم تجربة أفضل للعارضين والقراء على حد سواء»، كما صرحت مؤسسة معرض تايبيه للكتاب CAN أن الخطة الأصلية لمنح الرعايا الأجانب والسائحين في تايوان الدخول المجاني للحدث الخاص بإظهار جوائز سفرهم ستبقى سارية في ماي.

***ألمانيا:** بعد أن تمسك منظموه بخيار إقامته سنة خلافاً لمعظم معارض الكتاب في العالم، وفي أوروبا خاصة، التي آثرت التأجيل بسبب تفشي فيروس كورونا تم إطلاق "معرض فرانكفورت الدولي للكتاب" في المدينة الألمانية التي يحملها اسمها (420 كلم جنوبي غرب برلين)، يُقام المعرض بفعاليات في فرانكفورت، لكن قاعات العرض ستبقى فارغة، بحسب رؤية استندت إلى إنشاء مفهوم رقمي شامل عبر مركز بث افتراضي يتوجه إلى جميع أنحاء العالم، ولاقى المعرض استحساناً كبيراً من قبل الناشرين، وهو ما شجعهم على التوجه إلى المنصات الرقمية للتواصل مع القراء ومختلف الفاعلين في حلقات بيع وتوزيع الكتب، وعودة سيطرة الكتاب الإلكتروني على المطبوع نظراً لتغير توجهات القراء إلى المطالعة الرقمية.

المبادرة الألمانية الفريدة خلال سنة 2020، تبتعتها عدة مبادرات لدول أخرى، أمثال دولة جورجيا و إندونيسيا،

***جورجيا:** بسبب إلغاء معرض تبليسي الدولي للكتاب، قرر أكثر من 20 ناشراً تنظيم معرض تبليسي الافتراضي للكتاب، مع إتاحة خدمة البث المباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي مكنت الفعالية الناشرين من البيع عبر الانترنت وشجعت العديد من الناشرين وبائعي الكتب الجورجيين من أعضاء الاتحاد على اعتماد استراتيجيات الأعمال الرقمية.

***الفلبين:** تعاون اتحاد الناشرين التربويين مع اتحاد تطوير الكتب في الفلبين والاسواق الإلكترونية Lazada وShopee

لاستضافة معرض Aklatan، وهو أكبر معرض للكتاب في البلاد. باع 26 ناشراً مشاركا 28000 كتاب، محققين بذلك إيرادات بلغت 120000 دولار أمريكي



حتمية تفعيل التجارة الإلكترونية للكتب لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد19 في الجزائر

*إندونيسيا: طور اتحاد الناشرين الاندونيسيين (IKAPI) سوقاً لدعم الأعضاء في البيع عبر الأنترنت على مدار العام وقد شجعتهم على ذلك الاستضافة الناجحة لمعرض جاکرتا للكتاب عبر الأنترنت، مع تقديم 85 ناشرا 31000 كتاب بالشراكة مع Tokopedia وShopee. يتيح السوق للأعضاء تحميل كتبهم وإدارة تلبية الطلبات من خلال تقديم اتحاد الناشرين الإندونيسيين دعماً في مجال بشأن التسويق وبوابة دفع. تستخدم فروع الاتحاد السوق في 18 مقاطعة لتسهيل المبيعات والتوزيع على الصعيد الوطني.

1.2- مفهوم التحوّل الرقمي و التجارة الإلكترونية للمنتجات الثقافية

الجدول 2: قائمة الدول الأفضل في معدّل التسوّق الإلكتروني

الدول	معدّل التسوّق الإلكتروني	الدول	معدّل التسوّق الإلكتروني
الصين	%89	أندونيسيا	%79
كوريا الجنوبية	%87	الهند	%77
المملكة المتحدة	%82	الولايات المتحدة الأمريكية	%77
ألمانيا	%81	تايوان	%76

المصدر:

1.2.3 جهود الإتحاد الدولي للناشرين لبناء قدرات التحول الرقمي للناشرين:

أجبرت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة جزءاً كبيراً من قطاع النشر على التحول إلى الأنترنت (الإتحاد الدولي للناشرين، 2021، الصفحات 9-11)، مع حدوث هذا التحول للمرة الأولى في بعض الحالات. وأشار الأعضاء إلى مجالين للدعم المحتمل من جانب الإتحاد الدولي للناشرين استجابة للتسريع الرقمي الذي تحركه الجائحة: أولاً رقمنة خدمات أعضاء الإتحاد الوطني للحفاظ على الإيرادات أو زيادتها ودعم أعضاء اتحادات النشر الوطنية في تحولاتهم الرقمية. ويبدو أن هناك في أسواق النشر الناشئة ذات الاقتصادات الرقمية النامية، على سبيل المثال، فرصة لاتحادات النشر الوطنية لرقمنة معارض الكتاب الوطنية، وإنشاء أسواق عبر الإنترنت للأعضاء، وتحقيق الدخل من مشاركة معلومات سلسلة التوريد لتطوير إيرادات غير مستحقة بديلة مع دعم أوسع نطاقاً لاتجاهات رقمنة سوق النشر.

حدّد العديد من المشاركين في التقرير الحاجة إلى تطوير بدائل ما بعد الجائحة لمعارض الكتب الدولية وفعاليات تداول الحقوق استجابة لمخاوف السلامة المستمرة بشأن السفر وحالة القبول المتزايدة لممارسة الأعمال التجارية الدولية عبر الأنترنت الحاجة إلى دعم بناء القدرات وقد أبرز الأعضاء أيضاً في مجموعة من موضوعات الرقمنة الناشئة، وحدد كل مساهم في هذا التقرير



تقريباً التحول الرقمي الشامل للناشرين باعتباره ضرورة لضمان قدرة العمليات التشغيلية على التكيف في المستقبل ووفقاً لهؤلاء الأعضاء، يمكن للاتحاد الدولي للناشرين القيام بذلك من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والأدلة التي تغطي تطوير الكتب الإلكترونية والكتب الصوتية، والتجارة الإلكترونية، وتسويق الوسائط الرقمية والاجتماعية، واستعارة الكتب الرقمية، وموضوعات الرقمنة الأخرى.

الجدول 02: تصنيف خبراء الإتحاد الدولي للناشرين للدول بحسب ملامح مدّة تعافي أسواق الكتب فيها من آثار الجائحة

ملامح الأسواق التي تواجه عمليات تعاف غير مؤكدة	ملامح الأسواق في طريقها للتعافي
<ul style="list-style-type: none">✓ تضررت الاقتصادات بشدة من تدابير الإغلاق مع حدوث انخفاض كبير في القدرة الشرائية للمستهلكين وغالبا ما تواجه انخفاض قيمة العملة، إذ تعتبر الكتب سلعا كمالياً✓ أسواق النشر التي تعتمد اعتماداً كبيراً على المبيعات المؤسسية✓ الاقتصادات الرقمية الأقل تطوراً، التي يصعب فيها الانتقال بسرعة إلى النشر الرقمي ووصول المبيعات عبر الأنترنت إلى القراء✓ الاعتماد الزائد على الفعاليات المادية، مثل معارض الكتب، كقناة مبيعات✓ أسواق الكتب المحلية الأصغر التي تعتمد بشكل كبير على الخدمات اللوجستية العالمية لمبيعات التصدير✓ الثقافات الوطنية الناشئة للقراءة التي غالباً ما تفقد القراء المحتملين أمام وسائط الإعلام المنافسة مثل بث الفيديو وألعاب الفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none">✓ شهدت انتعاشاً اقتصادياً مفاجئاً عند إعادة الفتح ماً أدى إلى زيادة مبيعات الكتب✓ مشاركة العديد من الجهات الفاعلة في قطاع النشر بالضغط على الحكومة ودعوته للتأكيد على قيمة النشر في الجائحة والتفاوض على برامج التحفيز وإعادة فتح النقاط الرئيسية في سلسلة التوريد✓ أسواق الكتب المحلية الأكبر التي تتمتع بقدرات طباعة محلية وصناعات لوجستية قادرة على التعافي✓ الاقتصادات الرقمية الأكثر نضجاً مع الأسواق البارزة عبر الأنترنت التي تباع الكتب وانتشار الشراء عبر الأنترنت على نطاق واسع✓ الثقافات التي تشجع على القراءة، التي زادت فيها معدلات القراءة على الرغم من وسائط الإعلام الأخرى المنافسة

المصدر: تقرير الإتحاد الدولي للناشرين، 2021، ص. 17

2.3 ضرورة التحول الرقمي لسوق الكتاب وصناعته في الجزائر بعد تخطي جائحة كوفيد19

كان لتقرير المرصد الإقتصادي للجزائر لمجموعة البنك الدولي (موقع مجموعة البنك الدولي، 2021) أثر في تبني الجزائر لإصلاحات اقتصادية للتعافي من آثار الجائحة خاصة بالنسبة للصناعات الهشة مثل صناعة الكتاب ومختلف الصناعات الثقافية الأخرى، لكن يتسم الكتاب بأهمية بالغة في الصناعات الثقافية الوطنية نظراً لسوقه ذات الإمتداد الإقليمي والعربي، ثم أنّ الجزائر بعد إضفاء الطابع الصناعي التجاري لمتمهني أنشطة الكتاب سيما الناشر والطابع، توجب على مختلف الفاعلين الإقتصاديين الناشطين وفق القانون المتعلق بأنشطة الكتاب وقانون التجارة الإلكترونية الإلتزام بتحقيق جودة في الإنتاج.



وفي ذات السياق، أشار تقرير الاتحاد الدولي للناشرين إلى إتاحة الجائحة، المزيد من الوقت للقراءة وتأثيرها الكبير على توجهات الناس للقراءة وماذا يقرأون، إذ ما يقرب من 60% من البلدان التي شملها الاستبيان، وجد الناس بها فرصة واستمتاعاً في قراءة المزيد من الكتب أثناء الجائحة (الإتحاد الدولي للناشرين، 2021، صفحة 22)، وهم يحاولون بشكل متزايد تجربة أشكال قراءة رقمية جديدة. في حين لا يزال النقاش جارٍ حول ما إذا كانت اتجاهات القراءة الرقمية ستستمر بعد الجائحة، فإنّ الوصول إلى القراء الملازمين للمنازل قد رسم بشكل كبير ملامح إصدارات الناشرين، والتوزيع، والقرارات التشغيلية مع استمرار حالة عدم الاستقرار. و أشار التقرير أنّ التحول الرقمي يظل، في الوقت الحالي، يمثل استراتيجية فعّالة لانتقال الناشرين إلى التسويق والبيع الإلكترونيين للحد من الخسائر. ومع ذلك، وفقاً لمعظم الأعضاء الذين تمت استشارتهم في هذا التقرير، فإنّ المبيعات عبر الأنترنت لم تكن كافية لتعويض الكامل عن نسبة المبيعات خارج الأنترنت التي تمت خسارتها خاصة خلال سنة 2020، تماشياً مع الفرصة الرقمية الآخذة بالانتشار في ضوء الجائحة، أبحه الناشر نحو التجارة الرقمية وعبر الأنترنت لتعويض المبيعات التي تمت خسارتها من قنوات التوزيع المادية التقليدية. على الرغم من الهيمنة المستمرة للطباعة، كما استجاب الناشر عالمياً لاتجاهات التسريع الرقمي الأوسع من خلال تنوع نطاقات منتجاتهم لتشمل الكتب الإلكترونية والكتب الصوتية والكتب التفاعلية. ومع ذلك، لا يعد النشر الرقمي حلاً لجميع الأسواق. فأسواق النشر الناشئة منخفضة ومتوسطة الدخل، على سبيل المثال، يحد اختراق الأجهزة المحمولة، والقيود المفروضة على المدفوعات الرقمية، وانخفاض الثقة في التجارة الإلكترونية من التوجه نحو الأشكال الرقمية مثل حال الجزائر.

النتائج العامة للدراسة: خلصت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج التي تم استنباطها من التقارير والمقالات ومختلف الوثائق سالفة الذكر، ناهيك عن متابعة تطوّر الإقتصاد الثقافي والصناعات الإبداعية عبر موقع منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

- يشير أول تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و البيئي بعد دسترته في آخر نص للدستور إلى ضرورة التوجه للإقتصاد الرقمي، والإصلاحات المطبّقة على تشكيلة المجلس الأخيرة سنة 2021 (مرسوم رئاسي 21-37، 2021، صفحة 11) تدلّ على ذلك بتقليص الأعضاء من السياسيين وممثلي الإدارات التقليدية وحتى الثقافية والتركيز على الإدارات والهيئات التي تى بالرقمنة والتكنولوجيا وتفعيل التجارة الإلكترونية بأسرع وتيرة ممكنة.
- دائما ما ارتبطت مخططات العمل الحكومي للقطاع الثقافي بالرخاء الإقتصادي (ارتفاع سعر البترول)، أو بفترات الكساد التي يعرف فيها البرنامج الثقافي غياباً نوعاً ما عن الخطط الحكومية، وتوقيفاً للمشاريع والبرامج الوطنية المسطرة، لكن هذه الاستراتيجية وبحسب تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، لم تساعد الإقتصاد الجزائري أو القطاع الثقافي في تحسين وضعه، إذ لا يزال بحسب التقرير قطاعاً استهلاكياً بامتياز للخزينة العمومية، عائداته لا تغطي حتى تكاليف الإنتاج والترويج.



- كما تشير الإحصائيات المشار إليها في التقارير المالية والاقتصادية للجزائر إلى تناقص كبير لحجم الصادرات الجزائرية في قطاع الصناعات الثقافية منذ سنة 2015 (تاريخ إصدار قانون أنشطة وسوق الكتاب) ويرجع السبب إلى قوانين التصدير خاصة المتعلقة بصناعة الكتاب، إضافة إلى عدم ملائمة الكتاب وباقي المنتجات الثقافية للمعايير الدولية والحاجيات الثقافية للمستهلكين في الخارج حتى بالنسبة للمهاجرين الجزائريين في الدول الأجنبية العربية والغربية.
- حصر المنتجات الثقافية في ثلاث أصناف والتركيز على صناعة أو اثنتين دون تكاملها حال دون تنوع الصادرات الجزائرية من الصناعات الثقافية، ويضع الجزائر في موقف حرج من ولوج السوق الدولية وحتى الإقليمية في ظل المنافسة الكبيرة لمنتجات دول الجوار.
- اعتراف الحكومة الجزائرية منذ 2009 بالتنوع الثقافي في الجزائر بأهمية الإقتصاد المبنى على الصناعات الثقافية والإبداعية، جعل الحكومة الحالية تعيد حسابات الإقتصاد الثقافي بضرورة التحول الرقمي في كل مراحل إنتاجه و تسويقه لضمان مردودية أكبر و وصول المنتجات خاصة الكتاب إلى شرائح أوسع من المجتمعات.
- كان لتقرير المرصد الإقتصادي للجزائر لمجموعة البنك الدولي أثر في تبني الجزائر ل أن الجزائر بعد إضفاء الطابع الصناعي التجاري لممهني أنشطة الكتاب سيما الناشر والطابع، وجب على مختلف الفاعلين الإقتصاديين الناشطين وفق القانون المتعلق بأنشطة الكتاب وقانون التجارة الإلكترونية.
- على الناشرين الجزائريين مضاعفة الجهود لتوفير التكوين في مهن جديدة رقمية ورقمنة مخزوناتهم من الكتب المطبوعة حتى يتسنى تسويقها بالطرق الإلكترونية وبالتالي تفعيل تجارة الكتب الإلكترونية والدفع الإلكتروني المنصوص عليهما في التشريع الوطني.

4. خاتمة:

أشارت التقارير المالية والاقتصادية للسنتين الأخيرتين (2020-2021) لمنظمة التعاون والتنمية الأونكتاد المتعلقة بالإقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية لسنة 2021 إلى توسع مجال التجارة الإلكترونية في العالم خاصة بالمتخلف كاستراتيجية استعجالية تبنتها الدول للخروج من أزمة جائحة كوفيد-19، وأصبح التحول الرقمي للتعاملات التجارية حقيقة لا بد منها في الوقت الراهن، وتجاهلها من طرف الناشرين وبانعي الكتب لن يؤدي إلا إلى التهميش الإقتصادي لهذه الصناعة التي عرفت



انتعاشاً في دول أخرى خلال فترة الجائحة بانتقالها إلى أنماط حديثة للكتاب كالكتاب المسموع (Audio-book) في إنجلترا وإيطاليا والكتاب الرقمي (E-book) في ألمانيا وفرنسا لإنقاذ الإقتصاد الثقافي لصناعة الكتاب. بينت التقارير الدولية والوطنية للوضع الإقتصادي للتجارة الإلكترونية والإقتصاد الثقافي أنّ عدم انتشار وعي كافي لدى ممتهمي قطاع صناعة الكتاب والإقتصاد الثقافي بأهمية التجارة الإلكترونية للكتب في إيجاد الحلول المستعصية لهذه الصناعة في طرق التجارة التقليدية، يُضاف لها عدم ملائمة البيئة التشريعية الجزائرية لمتطلبات التجارة الإلكترونية.

ولهذا توجب على المتدخلين في الحقل الثقافي في الجزائر تسطير سياسة ثقافية ذات قاعدة رقمية لمنتجات صناعاتها وفي مقدمتها صناعة الكتاب خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 22-271 المحدد لكيفيات بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية (مرسوم تنفيذي 22-271، 2022، الصفحات 20-22)، واعتراف المشرع الجزائري بالتجارة الإلكترونية للكتاب، حيث سيشكل التحوّل الرقمي ثورة حقيقية في المجال الإقتصادي من خلال إحداث تغييرات في طرق الإنتاج، التوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات ما سيسمح بتسهيل عمليات الإنتاج الثقافي لمختلف الصناعات المكوّنة للإقتصاد الثقافي، أولى الحلول التي اتفق عليها التقارير الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية والوطنية الوصية على بناء الإقتصاديات الدولية هي تطوير طرق التحويل الإلكتروني للأموال وطرق الدفع الإلكتروني التي تشكل عائقاً كبيراً في الجزائر من أجل تحصيل أموالهم من البنوك سواء كانت محوّلة من بنوك في الخارج أو من الداخل كما يختلف الأمر إذا كانت التحويلات بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة التي تشكل حاجساً لدى المستهلك الجزائري ما يمنعه من تعميم استعماله للدفع الإلكتروني و اعتماد التجارة الإلكترونية والبيع الإلكتروني بدلاً من التعاملات التقليدية، وقبل كل هذا وجب تطوير نوعية وحجم تدفق الأنترنت



5. قائمة المراجع:

- صندوق النقد العربي ، تقرير آفاق الاقتصاد العربي ، الإصدار الثالث عشر ، (2021).
- عبد الله ، صبيحة ، تطور التجارة الإلكترونية: الحالة الجزائرية ، نشرات البحث العلمي ، المجلد 09 ، العدد 1 ، 2021.
متاح على: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/154339> . (تمت الاستشارة في 2022/02/02)
- بنك الجزائر ، صندوق النقد العربي: مسح تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الثالث عشر ، (الجزائر ، أبريل 2021).
- دبي وعلي ودريوش أمل ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: دراسة اقتصاد الثقافة في الجزائر: الواقع والآفاق.
متاح على: <https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/121> . (تمت الإستشارة في 2021/12/15)
- جمعية التجارة الإلكترونية والتجزئة ، تأثير جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية وسلوك المستهلك الشرائي في المملكة العربية السعودية ، المملكة العربية السعودية ، 2020 ، [تقرير شركة DRC]
- المرسوم التنفيذي رقم 22-271 الصادر في 18 يوليو 2022 ، يحدد كفاءات بيع الكتب الإلكترونية ، الجريدة الرسمية ، رقم 49 ، 22 يوليو 2022.
- حاج بلهوارى وكبيبي حفصة ، تحليل واقع التجارة الخارجية للصناعات الثقافية والإبداعية في الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2021 ، متاح على: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/161121> . (تمت الإستشارة في 2021/12/21)
- كانيب ، غلام ، الدعم المالي لترقية الكتاب ، مراجعة صوت القانون ، المجلد 07 ، العدد 1 ، 2020. متاح على: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/117102> . (تمت الاستشارة في 2021/11/12)
- القانون 04-09 تاريخ 05 أغسطس 2009 ، المتضمن قواعد خاصة لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، الجريدة الرسمية ، عدد 47 ، 16 أغسطس 2009.
- القانون 04-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والتصديق ، الجريدة الرسمية ، عدد 06 ، 10 فبراير 2015.
- القانون 13-15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 ، المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب ، الجريدة الرسمية ، عدد 39 ، 15 يوليو 2015.



References (in Arabic):

- *Şundūq al-naqd al-‘Arabī, taqrīr Āfāq al-iqtisād al-‘Arabī, al-işdār al-thālith ‘ashar, (2021).*
- *‘Abd Allāh, Şabīḥah, Taṭawwur al-Tijārah al-iliktrūnīyah : al-ḥālah al-Jazā’irīyah, (in Arabic), Nasharāt al-Baḥth al-‘Ilmī, al-mujallad 09, al-‘adad 1, 2021. mtāḥ ‘alá : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/154339>. (tammāt alāstshārh fī 02/02/2022)*
- *Bank al-Jazā’ir, Şundūq al-naqd al-‘Arabī : Mash taqrīr Āfāq al-iqtisād al-‘Arabī-al-işdār al-thālith ‘ashar, (al-Jazā’ir, Abrīl 2021).*
- *dyby wa-‘Alī wdrywsh Amal, al-Majlis al-Waṭanī al-iqtisādī wa-al-ijtimā’ī wālby’y : dirāsah iqtisād al-Thaqāfah fī al-Jazā’ir : al-wāqi’ wa-al-āfāq. (in Arabic), mtāḥ ‘alá : <https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/121>. (tammāt al’stshārh fī 15/12/2021)*
- *Jam ‘iyat al-Tijārah al-iliktrūnīyah wa-al-tajzi’ah, Ta’thīr jā’ḥh kwrwnā ‘alá al-Tijārah al-iliktrūnīyah wa-sulūk al-mustahlik alshrā’y fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa’ūdīyah, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa’ūdīyah, 2020, [taqrīr Sharikat DRC]*
- *al-marsūm al-Tanfīdhī raqm 22-271 al-şādīr fī 18 Yūliyū 2022, yḥdd kayfīyāt Bay’ al-Kutub al-iliktrūnīyah, al-Jarīdah al-Rasmīyah, raqm 49, 22 Yūliyū 2022.*
- *Ḥājj blḥwry wkbyby Ḥafşah, tahlīl wāqi’ al-Tijārah al-khārijīyah lil-Şinā’āt al-Thaqāfīyah wa-al-ibdā’iyah fī al-Jazā’ir, (in Arabic), Majallat al-Bashā’ir al-iqtisādīyah, al-mujallad. 07, al-‘adad 02, 2021, mtāḥ ‘alá : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/161121>. (tammāt al’stshārh fī 21/12/2021)*
- *Ḥājj Bilhawwārī wkbyby Ḥafşah, tahlīl wāqi’ al-Tijārah al-khārijīyah lil-Şinā’āt al-Thaqāfīyah wa-al-ibdā’iyah fī al-Jazā’ir, Majallat al-Bashā’ir al-iqtisādīyah, al-mujallad. 07, al-‘adad 02, 2021, mtāḥ ‘alá : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/161121>. (tammāt al’stshārh fī 21/12/2021)*
- *kānyb, Ghulām, al-da’m al-mālī li-Tarqīyat al-Kitāb, murāja’at Şawt al-qānūn, (in Arabic), al-mujallad 07, al-‘adad 1, 2020. mtāḥ ‘alá : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/117102>. (tammāt alāstshārh fī 12/11/2021)*
- *al-qānūn 09-04 Tārīkh 05 Aghuṣṭus 2009, al-mutaḍammin Qawā’id khāṣṣah li-man’ wa-mukāfahat al-jarā’im al-muta’alīqah btknwlwjiyā al-ma’lūmāt wa-al-ittişālāt, al-Jarīdah al-Rasmīyah, ‘adad 47, 16 Aghuṣṭus 2009.*
- *al-qānūn 15-04 al-Mu’arrīkh fī 01 Fabrāyir 2015, yḥdd al-qawā’id al-‘Āmmah al-muta’alīqah bāltwqy’ al-iliktrūnī wa-al-taşdīq, al-Jarīdah al-Rasmīyah, ‘adad 06, 10 Fabrāyir 2015.*
- *al-qānūn 15-13 al-Mu’arrīkh fī 15 Yūliyū 2015, al-muta’alīq b’nshḥ wa-sūq al-Kitāb, al-Jarīdah al-Rasmīyah, ‘adad 39, 15 Yūliyū 2015.*